

### على الخلاف

بلا لِس، ويكامله الأدوات والسبك المتاحه، أعلنت الغرب بقيادة الولايات المتحدة الحصار الكامل على سوريا، بالإضافة إلى الضغوط التي تمارسها واشتدّت على دول العالم، ولا سيما الدول العربية، لمنع إعادة العلاقات مع سوريا، وإعاقة أنشطاتها في الدورة الاقتصادية والسياسية في المنطقة، ففرّ أسس إلى الحلبه لابعأ، آخر، هو بريطانيا، بإجراء، اتعملية مهاجئته تمثلت في توقيف، واحتجاز ناقلة نفط إيرانية كانت متجهة نحو سوريا قبالة منطقة جبل طارق، إجراءات ترافقت مع تصريحات بريطانية رسمية عالية السقف، بدت بمثابة إعلان صريح عن انخراط لندن جذبًا وعملياً في حصار دمشق.

«غزوة» جبل طارق، البريطانية:

# شراكة عملية في حصار سوريا

جاءت حمولة الناقله، إلا أن بيانات تتبّع السفن اتفقت باغلبها على أن الناقله حُكّلت من محطة نفط جزيرة خارج (خارك) الإيرانية، والتي تقع في شمالي شرق الخليج الفارسي قبالة مدينة بوشهر، وذلك في منتصف نيسان/ أبريل الفائت. وبحسب رواية نشرتُها صحيفة «بلومبرغ»، فقد بدأت الناقله، بعد

### حسب الأمان

فصل آخر من فصول حصار سوريا، افتتحته في الساعات الأولى من صباح أمس البحرية الملكية البريطانية، بالتعاون مع سلطات جبل طارق التابعة للمملكة المتحدة، ويتوجّه من واشنطن بحسب وزير الخارجية الإسباني، حيث تم توقيف واحتجاز ناقلة نفط عملاقة تحمل كميات كبيرة من النفط الخام، أو من أحد مشتقاته، كانت متوجهة إلى مصفاة بانياس في السواحل السورية. الناقله العملاقة، التي تحمل اسم «غريس 1»، كانت ترغف علم بنما، وهي مملوكة لشركة

### أشارت بيانات تتبّع السفن إلى أن حمولة الناقله إيرانية

«الناقله نفط إيرانية»، بشكل غير قانوني. وقد تم اعتراض الناقله العملاقة، القادرة على شحن مليوني برميل من النفط الخام، من قِبَل مفرزة من مشاة البحرية الملكية وشرطة جبل طارق، هيبط مجموعة منهم على الناقله من طائره مروحية، فيما صعد اخرون إليها من قارب سريع في الساعات الأولى من صباح الخميس. وإن، ترسو السفينة بالقرب من جبل طارق، الذي يعتبر إقليمًا بريطانيًا في الخارج على الطرف الجنوبي لإسبانيا التي لا تعترف به، ويطل على المضيق بين البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي، وعلى الرغم من أن بيان سلطات جبل طارق لم يذكر من أين



اُصفت قوّة من خفر السواحل التابعة لسلطات جبل طارق، ناقلة النفط الإيرانية العملاقة (أف ر)

جذأ إلى حدّ لا يسمح لها بالعبور في قناة ليس عمق المياه فيها بالمستوى الملائم لذلك النقل، إلا في حالة واحدة وهي أن تُفرغ نصف حمولتها (مليون برميل) عبر خط أنابيب «السويس - البحر المتوسط» (سو – ميد)، وإعادة تسلّمه مرة أخرى في البحر المتوسط. ولكن ما منع الإيرانيين من هذا التوجه، هو

تكيّف السوريين مع أزمة الوقود:

## «لعن الله من يوقظها»

تبدو مظاهر التكيف مع الأوضاع المستخدمة على الشعب السوري، في ما يخص القطاع النفطي وأزمة الوقود، متناسبة والإداء الحكومي. إذ سرعان ما تأقلم السوريون مع الحلول الأنبية التي تبنتها الحكومة، وإن على مضمض. كل الحلول مقبولة، طالما أنها تتضمن تأمين المادة التي فقدت أسابيع عديدة في السابق. وبعدها كانت الشركة السورية لتخزين المواد البترولية وتوزيعها قد اهتمت بنشر جداول خاصة بالتوزيع بين المحطات، وفق مخصصات محددة لكل محطة، وبحسب المناطق، فقد

المحطات المذكورة في الجداول. لكن في مدن أخرى كدمشق واللاذقية، تم ذلك أخيراً، حيث أضحّت معظم المحطات تزود السيارات الخاصة بالوقود اللازم، في حين جرى تخصيص بضع محطات خارج المدن أو على مدخلها لتزويد سيارات النقل العامة بمخصصاتها النفطية. وتحسب للسائقين سرعة تكيفهم مع ظروف الحصار المفروض على سوريا، على رغم تخفيض مخصصات السيارات الخاصة من 200 ليدر إلى 100 فقط، عبر الكميات المحددة لكل بطاقة ذكية، ولا سيما أن التخفيض المذكور جاء بما دون المخصصات الكافية للاستهلاك الشهري بالنسبة

شهرًا واحدًا زيادة عن المعتاد. وتبلغ المسافة من إيران إلى سوريا في جولة حول إفريقيا حوالي 23300 كلم، بينما كان يمكن أن تكون 6600 كلم فقط عبر البحر الأحمر وقناة السويس، التي سبق أن منعت سفن نفط إيرانية من العبور فيها نحو سوريا، في شباط/ فبراير من العام الحالي، عندما كانت سوريا تعاني أزمة نقص حادّ في المحروقات، عُض جزء كبير منه عبر نقل كميات كبيرة من المحروقات من لبنان. لا تُخرج حادثة توقيف الناقله الإيرانية العملاقة عن سياق السعي الغربي المحموم لحصار سوريا وخنقها، وما يرسّخ هذا الاعتقاد هو «المباركة» البريطانية العلنية لما وصفها لندن بـ«الإجراءات الحازمة» التي اتخذتها حكومة جبل طارق تجاه الناقله الإيرانية، فضلًا عن اتهام إسبانيا الرسمي للولايات المتحدة بالمسؤولية عن الطلب من لندن توقيف الناقله، واللافت أنها المرة الأولى التي تقوم فيها دولة في الاتحاد الأوروبي بإيقاف ناقلة نفط إيرانية في مياه بطريقة علنية كهذه، حتى خلال فترة فرضه العقوبات على سوريا بدءًا من عام 2011، ما يُترجم تضعيداً أوروبياً مقصوداً في الوقت الحالي، في وجه إيران وسوريا على حدّ سواء، وانسجامًا كاملاً مع سياسة الحصار التي تمارسها واشتدّلت تجاه سوريا.

ولعل «السعادة» التي عبّر عنها المبعوث الأميركي الخاص إلى سوريا، جيمس جيفري، في مؤتمر «بريستوليا» الأمتني في تل أبيب منذ يومين، لكون «أوروبا انضمت إلى واشنطن في فرض عقوبات على نظام الأسد»، تختصر موقف أطارق. وقد استغرقت الرحلة - حتى توقيفها - شهرين ونصف شهر، أي

كشفت حادثة احتجاز ناقلة النفط الإيرانية العملاقة «غريس 1» هجوم (بريطانيا وألمانيا وفرنسا)، لتؤكد ضالة فرص الحل، وانسداد أفق المحادثات الجارية بين الطرفين، في ظل اقتراب انتهاء مهلة إيران (الأحد المقبل) للذهاب إلى مزيد من التخفف من التزامات الاتفاق النووي. فأمس، لم تضرب بريطانيا، وهي أحد أطراف الاتفاق، عرض الجدار بتعهداتها لإيران بالالتزام بمفاعيل الاتفاق، فحسب، بل ذهبت حتى أبعد من الالتزام بالعقوبات الأميركية، إلى الإقدام على خطوة لم تجرّ عليها السلطات الأميركية نفسها، والقوات الأميركية المنتشرة في كامل الممرات المائية الدولية، نحو المبالغة في تنفيذ هذه العقوبات.

الخطوة لا بد أن تُقرأ في طهران كرسالة شديدة اللهجة، قد تُعكّل من رد الفعل الإيراني بالانسحاب من الاتفاق النووي. لكن في الوقت نفسه، فإن تصرف لندن، التي لطالما استخدمت لهجة أكثر تشدّدًا مع طهران من شركائها الأوروبيين الآخرين، ربما تكون عبر هذه الرسالة تحالول أن تمنع إيران من مواصلة برنامجها للتخلّل من الالتزامات النووية، ودفعتها إلى التراجع عن زيادة نسبية التخفيف. وإن عزت لندن عملية مشاة البحرية الملكية البريطانية إلى عقوبات الاتحاد الأوروبي على سوريا ومصفاة بانياس، لا العقوبات الأميركية

## رسالة لندن تغضب طهران

وأسمعته اعتراضها «الشديد على الاحتجاز غير القانوني وغير المقبول» واصفة إياه بـ«القرصنة»، ووصف المتحدث باسم الخارجية ما جرى بأنه «أمر مدرّد قد يزيد التوتر في الخليج». جوزيب بوريل، بان احتجاج سلطات جبل طارق للناقله «جاء بطلب من الولايات المتحدة».

وما لا يدع مجالاً للشك حول حجم خطورة الحادث، أمران: الأول، أن السفينة كانت تستخدم وسائل الدفاع الأميركي بالوكالة في اجتماع الحلف الأخير، حين رفض الأعضاء الأوروبيون المشاركة في تحالف أمني في الخليج لمواجهة الهجمات الإيرانية على السفن. ويأتي احتجاز ناقلة النفط الإيرانية بعد أيام من تهديد المبعوث الأميركي الخاص بإيران، براين هوك، بفرض عقوبات على أي مستورد للحام الإيراني ولو كان من الحلفاء. لكن، وعلى الرغم من تصريحات هوك التي تراكفت مع تقارير تكشف عن استمرار شراء الصين للنفط الإيراني، ثمة إشارة معاكسة ظهرت إذ كشفت «بوليتيكو» الأميركية أن البيت الأبيض يدرس إعفاء الصين من العقوبات على النفط الإيراني، بما يسمح لها باستيراد الخام على شكل دفعات عينية لسداد ديونها، وذلك نقلًا عن مسؤولين أميركيين أرجعوا إمكانية إصدار الإعفاء لجملة أسباب، أهمّها عدم السماح لمكبن بتحقّق العقوبات الأميركية بشكل علني.

على عجل السفير البريطاني لديها، التمسويه الإيرانية للالتفاف على العقوبات عبر رفع علم بنما وتغيير الوثائق، ورغم ذلك سجلت بريطانيا سابقة في تطبيق العقوبات بهذه الطريقة الصارمة، بل بحسب البعض فإنها أول عملية أمنية منذ زمن بعيد، أميركيين أرجعوا إمكانية إصدار الإعفاء لجملة أسباب، أهمّها عدم السماح لمكبن بتحقّق العقوبات الأميركية بشكل علني.

(الأخبار)

## عبد المهدي يتمسك بقرار سلفه إفضاله الحدود مع سوريا: هك يُفتح معبر «القائم - البوكمال» في أقلّ من شهر؟

الوزراء أكثر تحفّظًا في الحديث عن ملف الحدود، وإبطه الجمود الحالي بـ«الهاجس الأمني».

وتقول مصادر من داخل مكتب عادل عبد المهدي لـ«الأخبار» إن «رؤية الحكومة قائمة على الانفتاح على جميع جيرانها، وليس هناك ضغوط تمارس علينا في هذا الشأن» وإذ تحدثت عن ورود تقارير استخبارية طوال الفترة الماضية عن حركة نشطة لخلايا «داعش» على مقبلي الحدود، فهي تُوكّد أن قرار بغداد ما تعزيز العلاقة مع دمشق على كل الأصعدة، وعليه فإن خطوة فتح المعابر تنتظر فقط انتهاء التهديد الأمني المحتمل في الإرهائيين.

لكن مصادر أخرى مقربة من عبد المهدي تنهّه إلى أن ثمة قرارًا اتخذ أيام رئيس الوزراء السابق، حيدر العبادي، بإغلاق كل المعابر النزيه مع سوريا، مُقرّة بان «ضغوطا أميركية مورست على العبادي للإبقاء على الحدود مغلقة، أما عبد المهدي، فقد أبقى هذا القرار ساري المفعول»، في مسعى منه إلى «الحفاظ على الخصوصية العراقية»، بما يستجيب عدم الإقدام - أقله علنًا - على خطوة من شأنها إشارة الأميركيين. مراعاة لا تفتح الحدود لن يتحقق على الأرض بمعزل عن المشاورات السياسية، وخصوصًا أن المصادر الأمنية تنهت في اتجاه تأكيد تحقّقه قريبًا. وفي الاستظار، تشهد الحدود العراقية - السورية عمليات تهريب مكثّفة، بغطاء سياسي وأمني من الجانبين، يهدف تخفيف الضغوط الاقتصادية المفروضة على دمشق.

الانتبار لاستكمال هذه الخطوة، على أن تشهد مباشرة، عند الانتهاء من «تعميد الطريق وترميم المعبر وما إلى ذلك، افتتحه مجددًا أمام حركة نقل البضائع والمدنيين على حدّ سواء»، وتتابع المصادر نفسها إن «المنع الحقيقي» إلى الآن هو «الأمور اللوجستية»، موضحة أن الجانبين العراقي والسوري لم يستكلا ما هو مطلوب منهما لحسم هذا الموضوع. في المقابل، تبدو مصادر رئاسة

الانتبار لاستكمال هذه الخطوة، على أن تشهد مباشرة، عند الانتهاء من «تعميد الطريق وترميم المعبر وما إلى ذلك، افتتحه مجددًا أمام حركة نقل البضائع والمدنيين على حدّ سواء»، وتتابع المصادر نفسها إن «المنع الحقيقي» إلى الآن هو «الأمور اللوجستية»، موضحة أن الجانبين العراقي والسوري لم يستكلا ما هو مطلوب منهما لحسم هذا الموضوع. في المقابل، تبدو مصادر رئاسة الوزراء الجمود الحالي في ملف الحدود بـ«الهاجس الأمني» (أف ر)
ربط مصادر رئاسة الوزراء الجمود الحالي في ملف الحدود بـ«الهاجس الأمني» (أف ر)
يُعدّ العراق منفذ إيران إلى سواحل البحر المتوسط. اتصال بلاد الرافدين ببادية الشام، ومن ثم أرضها، يجعلها بوابة بلاد فارس إلى المياه الدافئة. حقائق جغرافية تفرض سؤالًا حول مدى استفاة طهران منها، وسط العقوبات الأميركية المفروضة عليها من جهة، والغلق المستمر للمنفذ البرية على طول الحدود العراقية - السورية من جهة ثانية. عملياً، لم تستفد طهران من هذا الخطط طوال الأعوام الخمسة الماضية، أي إبان الحرب على تنظيم «داعش»، لكن في ظل وجود مشروع بحجم ربط العواصم الثلاث: طهران، بغداد، دمشق، في ما بينها (راجع مشروع طريق المقاومة «الأخبار» عدد 18 نيسان 2019)، يبدو غياب هذه الفاعلية منيرًا للعلامات الاستفهام. مصادر دبلوماسية سورية تجيب عن تلك التساؤلات، بكشفها في حديث إلى «الأخبار» أن معبر القائم - البوكمال الحدودي بين العراق وسوريا سيُعاد افتتاحه في الأسابيع القليلة المقبلة «في أقل من شهر»، مضيفة إنه «في الأونة الحالية، فقط سيُعاد افتتاح هذا المعبر» خطوة تترجم نتائج اللفة التي جمعت القيادات العسكرية لسدول الثلاث (سوريا والعراق وإيران) في دمشق في آذار/ مارس الماضي، والتي خلصت إلى التشديد على ضرورة تحقيق الربط البري بين تلك الدول. من جهتها، تُوكّد مصادر أمنية عراقية، في حديثها إلى «الأخبار»، أن العفل جارٍ في محافظة

## ما قل ودك

## رخب مستشار الأمن القومي الأميركي، جوت بولتون، بالحداز بريطانيا ناقلة النفط الإيرانية، وأيضًا ما قامت به القوات البريطانية بـ«النبا الممتلئ»

وكتب بولتون على حسابه



في موقف التواصل «توتير، إن أميركا حلفاءنا سيواصلون منع نظامي طهران ومصالحنا، من التزج من هذه التجارة غير القانونية، لكنه لم يوضّح ما إذا كانت العملية البريطانية قد تمت بطلب أميركي، وحق ما أشارت إليه السلطات الإسبانية.

(أف ر)

<sup>[1]</sup> «الناقله نفط إيرانية»، بشكل غير قانوني

<sup>[2]</sup> وقد تم اعتراض الناقله العملاقة، القادرة على شحن مليوني برميل من النفط الخام، من قِبَل مفرزة من مشاة البحرية الملكية وشرطة جبل طارق، هيبط مجموعة منهم على الناقله من طائره مروحية، فيما صعد اخرون إليها من قارب سريع في الساعات الأولى من صباح الخميس